

أبعاد التباين في الروي المصرية حول المحاولة الانقلابية في تركيا

بقلم أحمد تهامي عبدالحى

حظيت المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا في الداخل المصري باهتمام إعلامي وسياسي واسع بحيث صارت هي القصة المهيمنة علي معظم الأخبار ووسائل الإعلام لعدة أيام متوالية. ويلاحظ بروز تباين حاد وانقسام في التوجهات والأفكار حول هذه المحاولة بين الأطراف السياسية المصرية. وتقدم هذه الورقة عرضاً لجوانب الاختلاف في تقييم المحاولة الانقلابية والمواقف السياسية بين النظام المصري والقوي الداعمة له من جهة والقوي والحركات الإسلامية بمختلف توجهاتها من جهة أخرى والقوي والحركات الشبابية والمدنية من جهة ثالثة والرأي العام والكتل الشعبية من جهة رابعة. كما تسعى هذه الورقة لتفسير أبعاد هذه التباينات والاختلافات في المواقف والرؤي، وهذه التفسيرات تتراوح ما بين الأسباب التاريخية والثقافية والسياسية والأيديولوجية التي ما تزال حاضرة في الخطاب السياسي والمجال العام المصري.

اللحظات الأولى للانقلاب:

جاء وقع الانقلاب التركي علي الأطراف السياسية المصرية متفاوتاً، فوسائل الإعلام الحكومية والخاصة الداعمة للنظام تلقت الخبر منذ دقائق الأولى بحماس بالغ ورحبت بالإطاحة بالحكومة والرئيس التركي، وبرزت منشآت صحف القاهرة الرسمية مثل الأخبار والأهرام والجمهور تحمل عناوين نجاح الانقلاب في تركيا. وفي المقابل تلقت القوي الإسلامية بمختلف أطرافها أنباء الانقلاب بقلق مبالغ وانزعاج كبير يصل إلي حد الصدمة، واستمر أنصارها ورموزها في متابعة الأخبار من خلال الجزيرة والمواقع الإخبارية بتربق شديد من أجل تلمس حقائق الوضع علي الأرض في ظل تعاطف هائل مع الرئيس والحكومة، واستمرت المتابعة حتي انجلي الصباح عن بروز مؤشرات قوية علي تراجع الانقلاب لصالح السلطة الشرعية فظهر الارتياح البالغ وعادت السكينة والاطمئنان إلي القلوب. وإلي جانب ذلك برزت ملامح دعم للسلطة التركية الشرعية من قبل القسم الثوري المخلص للمبادئ الديمقراطية من القوي والحركات السياسية.

أثر فشل الانقلاب علي تطور مواقف الأطراف المختلفة:

بعد انجلاء حقائق الواقع وفشل الانقلاب في ظل جهود سياسات الحكومة التركية في تأمين وضعها الداخلي ومعاقبة القوي الانقلابية، أخذت المواقف والتوجهات في التباين مرة أخرى علي محاور جديدة، فالقوي الداعمة للنظام شعرت بحرج موقفها خصوصاً بعد اتهامات بأن الأجهزة الأمنية كانت لديها معلومات عن ترتيبات المحاولة الانقلابية مما دفعها للمبادرة بتغطيتها بشكل مكثف ومتعاطف معلنة عن نجاحها، ولكن هذا الإعلان المبكر عن نجاح الانقلاب جاء بآثار سلبية علي مصداقية وسائل الإعلام المصرية التي أصبحت موضوع تهكم المراقبين في الداخل والخارج.

وقد قام النظام بتطوير خطابه وسياساته في هذه المرحلة علي عدد من المحاور:

أولها اتهام الحكومة التركية بتدبير الانقلاب كعامل يفسر سرعة انهيار المجموعات الانقلابية بشكل لم يكن تتوقعه الأطراف المصرية، فادعت أن الحكومة التركية ساعدت في حدوث الانقلاب لاستعراض قوتها ومن ثم القضاء علي المجموعات المناوئة في الجيش التركي.

ثانيها: إبراز التعاطف مع المجموعات الانقلابية والجنرالات والجنود الذي شاركوا في الانقلاب ورفض ما تعرضوا له من مقاومة أو إهانة من قبل الشعب التركي ومؤيدي الحكومة.

ثالثاً: إدانة الاعتقالات والتحويل للمحاكمات والفصل الذي تعرض له داعمو الانقلاب.

رابعاً: التعبير عن التعاطف مع حركة الخدمة بزعامه فتح الله كولن واستضافته في الإعلام المصري باعتباره عدو السيد اردوغان اللود فظهر وكأنه صار حليفاً للنظام المصري.

وقد أخذت تتكشف للعيان بعض أبعاد التعاون بين حركة كولن وبعض أجنحة النظام المصري خصوصاً المفتي السابق علي جمعة. فقد برزت بعض جوانب التعاون بين الطرفين منذ الإطاحة بالدكتور محمد مرسي في الثالث من يوليو 2013، حيث أصبح علي جمعة أبرز الرموز الدينية والسياسية الداعمة للانقلاب في مصر وحظي بثقة جماعة الخدمة حيث تم وضعه علي رأس مدارس صلاح الدين الثلاثة التابعة للخدمة في مصر. وعلي الرغم من الحملة الشرسة التي خاضها النظام المصري ضد الحركات الإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية المرتبطة بها، فإن مدارس حركة الخدمة ودار النشر التابعة لها ودورية حراء الصادرة عنها استمرت دون أية قيود أو معوقات. وأخذت العلاقة بين الطرفين تقوي تدريجياً حتي أصبحت حركة الخدمة محل ترحيب السلطات وتحظي بتصريحات فتح الله كولن بالاهتمام والعناية في الصحف الرسمية طالما أنها تهاجم الرئيس التركي وحكومته.

الإسلاميون وفشل الانقلاب:

اجتهدت القوي الإسلامية في تقديم تفسيرها لفشل الانقلاب في تركيا مقابل نجاحه في مصر، وبرز الاهتمام بمقارنة دور كل من الرئيسين محمد مرسي ورجب طيب اردوغان، وفي حين انتقد كثيرون أداء الدكتور مرسي وعدم استعداده لمواجهة الانقلاب مقارنة بأردوغان، حرص آخرون علي تأكيد اختلاف السياق والخبرات بين الحكومة التركية التي أتاحت لها فرصة طويلة نسبية للاستعداد وهكذا سيناريو مستفيدة من نجاحات سياسية واقتصادية مترامية خلال أكثر من 13 عاماً. في المقابل لم يتمكن مرسي من الاستقرار في السلطة لفترة تسمح له بمقاومة الانقلاب.

وقد برز اختلاف أيضاً في تقييم أهمية الحراك الشعبي المساند للشرعية التركية وحكومة مرسي في مصر، فقد ظهر أن الشعب التركي أكثر وعياً، ولديه تجارب سيئة مع الانقلابات العسكرية، ويخشى علي تدهور أوضاعه الاقتصادية إن نجح الانقلاب مما دفع الشعب بأغليته الكاسحة لمواجهة الانقلابيين بشكل مباشر في اللحظات الأوليما أدت إلي فشل سريع. وفي المقابل يري قسم من الإسلاميين أن العامل الشعبي المقاوم كان قوياً في الحالة المصرية مثله مثل تركيا ولكن الحكومة التركية لعبت دوراً بارزاً في مساندة هذا الحراك الشعبي من خلال بعض الأجهزة الأمنية المساندة في الشرطة والمخابرات التركية التي خلقت درجة من التوازن في القوة بين الانقلابيين والشعب وهو لم يكن متاحاً في الحالة المصرية.

وأخيراً امتد الخلاف إلي تقييم إجراءات الحكومة التركية ضد القوي الانقلابية والمتعاطفة معها، ففي حين كان التيار الأساسي في أوساط الإسلاميين يدعم كل سياسات الحكومة التركية وإجراءاتها لفرض السيطرة والهيمنة علي الوضع، برز في المقابل اتجاه يخشي من تعرض حقوق الإنسان والديموقراطية في تركيا لتدهور إن تصاعدت حملة الاعتقالات والفصل لتصيب أبرياء لم يتورطوا بشكل مباشر في الانقلاب. وقد برز اتجاه عقلائي في أوساط الإسلاميين المصريين يخشي من عواقب وضع أنفسهم في شكل من يدعم إجراءات غير ديموقراطية في تركيا بينما هو أول من اكتوي بنار الإجراءات غير الديموقراطية في الحالة المصرية، وحرصت ماكينة الدعاية الحكومية المصرية علي اتهام الإسلاميين بأنهم يدعمون انتهاك حقوق الإنسان في تركيا فلا يحق لهم أن ينتقدوا النظام المصري لانتهاك حقوق الإنسان.

القوي المدنية والثورية:

علي الرغم من التعاطف الأولي مع الحكومة التركية في مواجهة الانقلاب إلا أن القوي المدنية والسياسية حرصت علي إبراز اعتراضها علي سياسات الحكومة التركية وإجراءاتها القانونية والسياسية ضد القوي الانقلابية والمتعاطفين معها، وحاولت التناغم مع الرؤي الأوروبية والأمريكية التي تنتقد هذه الإجراءات باعتبارها تهديد للديموقراطية وحقوق الإنسان.

الرأي العام المصري:

نظرت الأغلبية الشعبية الكاسحة من عامة الناس بقلق شديد إلي ما يحدث في تركيا، فهناك علاقات ووشائج تاريخية وثقافية بين البلدين، كما أن صورة تركيا في العقل المصري هي صورة إيجابية علي الرغم من محاولات التشويه المتعمد من قبل النخب الحاكمة. فالعقد الأخير ومنذ صعود حزب العدالة والتنمية للسلطة ونجاحاته في المجالات السياسية والاقتصادية قدمت

تركيا كنموذج ناجح يحظى بدعم الأغلبية العظمى من المصريين. كما أن الفضائيات ووسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي لعبت دوراً هاماً في التعاطف مع الشعب التركي، فالمسلسلات التركية تحظى بإعجاب ومشاهدات كبيرة في أوساط الشعب المصري، ولذلك كان التعاطف الشعبي مع الدولة التركية قوياً علي الرغم من حالة الشماتة الرسمية التي قدمها الاعلام الرسمي والخاص.

أسباب التباين والاختلاف في تقييم الحدث:

هناك الكثير من العوامل البنوية التي تشكل رؤي ومواقف الأطراف المختلفة من تركيا والمحاولة الانقلابية يمكن تحديدها علي النحو التالي:

أولاً: أثر التاريخ : ما يزال الميراث التاريخي لتجربة وجود مصر في المجال الثقافي والجغرافي العثماني لثلاثة أو أربعة قرون يحيط به قدر كبير من الغموض والانحيازات المسبقة بين التعاطف الشديد باعتبار مصر جزء من دولة الخلافة العثمانية وبين من يعتبرها فترة احتلال وتدهور شامل.

ثانياً: أثر الإيديولوجيا:

كان موقف الأطراف المصرية من المحاولة الانقلابية يرتبط بأثر الأيديولوجيا، فالمنظور الإسلامي يعتبر تركيا جزء رئيسي من الأمة الإسلامية الواحدة، ويسعى لتقوية وتعزيز العلاقات بين الشعوب الإسلامية بما يصل إلي إعادة تأسيس وحدة أو خلافة إسلامية جديدة، وتتنظر الحركات الإسلامية السياسية بإعجاب بالغ إلي تجربة أردوغان وتسعي للاستفادة منها واستلهام نجاحاتها وجوانب قوتها وذلك فيما عدا الجزء المرتبط بتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية الذي يهاجم التجربة التركية باستمرار.

أما المنظور القومي والناصري والوطني المهيم في أوساط النخبة الحاكمة فيري تركيا دولة احتلال تاريخية لمصر، وأن الحركة القومية العربية والوطنية المصرية بلورت استقلالها وتميزها عن تركيا والدولة العثمانية بشكل يجعلها تخشي باستمرار من أية تصورات إيجابية عن تلك المرحلة أو محاولة إعادة تكرار تجربة الدولة العثمانية. كما أن المنظور العلماني واليساري يتوجس خيفة من التوجهات الإسلامية لحكومة أردوغان، ويرى أنها تكسب علي حساب العلمانية التركية التقليدية وقوي اليسار التركي، وأن مكاسبها في النهاية تصب لصالح أعدائها من أنصار الحركات الإسلامية في مصر والدول العربية، كما يتعاطف اليسار مع تجربة حزب العمال الكردستاني ذو الجذور اليسارية.

ثالثاً: أثر الثقافة والتعليم

ما تزال مناهج التربية والتعليم في المراحل التعليمية المختلفة تتضمن إشارات سلبية إلي خضوع مصر للحكم العثماني، حيث يتم ذكر معلومات غير دقيقة عن الغزو التركي وتهجير العمال وطوائف الحرف والصناع من القاهرة إلي الأستانة. وهناك مقولات عن حالة من الجمود والتخلف والضعف المصري في ظل الحكم التركي. والحقيقة أن هناك دراسات حديثة لنيلي حنا وبيتر جران تفند هذه الدعايات وتبرز ضعفها وتأثرها بالمقولات الاستشراقية والغربية، كما أن تفتقد للدقة في الأحكام وتسيطر عليها التحيزات، وتؤكد هذه الدراسات الحديثة علي وجود حيوية اقتصادية وسياسية في المجتمع المصري العثماني حيث برزت طبقات تجارية وحركات فكرية ناهضة، كما أن الدولة العثمانية قامت بحماية مصر والدولة العربية لعدة قرون من الوقع فريسة للاستعمار الأوروبي الذي لم يتمكن من السيطرة علي المنطقة إلا بعد اضعافا الدولة العثمانية، ولكن كل هذ الدراسات يتم تجاهلها في المؤسسات الثقافية والتعليمية المصرية لصالح التحيزات التقليدية.

رابعاً: أثر السياسة

لا شك أن حالة التوتر والتدهور علي المستوي السياسي بين النظام المصري والنظام التركي غير مسبوقه ودفعت إلي بروز موجة من الكراهية والسخط في الاعلام المصري ضد تركيا والسعي للإضرار بها رداً علي دعم الحكومة التركية للرئيس المصري السابق محمد مرسي وحركة الاخوان المسلمين. ولذلك أصبح الانقلاب التركي جزء لا يتجزأ من الأزمة الداخلية المصرية.

خاتمة:

ما يزال المواطن المصري ينظر بإعجاب إلي التجربة التركية ولذلك لم يدعم المحاولة الانقلابية بل أظهر درجة عالية من التعاطف والدعم بشكل يكشف عن استعداد لقبول توسيع التعاون بين البلدين. أما علي صعيد الأزمة السياسية بين الدولتين فإنها تترك آثارها السلبية علي تغطية وسائل الاعلام خصوصاً في دعمها لمحاولة الانقلاب والدعم السياسي والإعلامي الذي صارت تحظي به حركة كولن في مصر. وفي المقابل ما تزال الحاضنة والكتلة الإسلامية تعتبر تركيا حليفاً وعمقاً تاريخياً وثقافياً للأمة الإسلامية، ولكن يبقي هناك حاجة لمزيد من الجهد لحل الإشكاليات التاريخية والثقافية والتحيزات الكامنة في الثقافة والتاريخ.